الثورة الاثنين 5 شعبان 1433هـ 25 يونيو 2012م العدد (17387)

«الرشاد» يعلن إشهاره كأول كيان سياسي يمثل السلفيين

أحزاب/ نورالدين القعاري

● أعلن الأمين العام لحزب اتحاد الرشاد عبدالوهاب الحميقاني المفوض من الهيئة العليا للحزب عن حصول اتحاد الرشاد على صفة الحزب المرخص رسمياً بالقانون واستكماله إجراءات وطلبات التأسيس وتقديمها إلى رئيس لجنة شؤون الأحزاب في فترة 45 يوماً دون صدور أي قرار طعن أو اعتراض مكتوب من اللجنة على طلب الحزب .

وأوضح الأمين العام لحزب اتحاد الرشاد عبدالوهاب محمد الحميقاني في بيان تلقت «أحزاب» نسخه منه: بصفتي أمين عام اتحاد الرشاد اليمني والمفوض من هيئته العليا بمتابعة إجراءات الترخيص الرسمي له، فقد أصبح الاتحاد حزباً يمنياً رسمياً مرخصاً مشهراً بقوة قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية لاستكمالنا إجراءات وطلبات التأسيس وتقديمها إلى رئيس لجنة الأحزاب ومضي فترة 45 يوما دون صدور أي قرار طعن أو اعتراض مكتوب من اللجنة على طلبنا .

واستشهد الحميقاني بالمادة (14) من قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (66) لسنة 1991م التي تنص على الإجراءات المطلوبة للحصول على اعتراف رسمي بالحزب أو التنظيم السياسي، حيث تؤكد الفقرة (و) من نص المادة على أنه «للجنة (لجنة شؤون الأحزاب) خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ تقديم الطلب سواء قبل النشر أو بعده، حق الاعتراض على تأسيس الحزب أو التنظيم السياسي بقرار مسبب وموثق، ويعتبر عدم الاعتراض خلال المدة المذكورة بمثابة الموافقة على التأسيس».

وكان الحزب السلفي الناشئ شهد انشقاق عدد من مؤسسيه اعتراضاً على نتائج اجتماعات الهيئة التأسيسية وانتخابات الأمانة العامة والهيئات العليا للحزب التي جرت في إبريل الماضي، بعد مؤتمر تمهيدي عُقد بصنعاء ضم تيارات سلفية عقدت عزمها خوض معترك العمل السياسي عبر كيان سياسي بعد المتغيرات التي شهدها اليمن .

مقولة "الجنوب العربي" خلقت وعيا مشوشا

■ قال رئيس كتلة الاشتراكي البرلمانية الدكتور عيدروس نصر النقيب: إن مقولة "الجنوب العربي" قد خلقت وعيا مشوشا لدى الناشطين الجدد من جيل ما بعد 1990م فنشأ لدينا وعي مغلوط حول الموقف من الحقائق التاريخية سواء ما يتصل منها بنضالات الشعب في الجنوب من أجل التحرر والاستقلال من الاستعمار الأجنبي أو حول المفاهيم التاريخية والسياسية لليمن الطبيعية، التي لو قدر لها أن تحظى بقيادة وطنية مسئولة لحققت الأمان والرفاهية والكرامة والعزة والتقدم لكل اليمنيين.

أكاديمي يحذر من سيطرة طرف على إعادة صياغة الدستور

● حذر الباحث الدكتور عبدالوهاب عبدالقدوس الوشلي من إمكانية هيمنة طرف سياسي على إعادة صياغة الدستور.. مشيرا إلى أن ذلك سيساعد على فرض صيغة تتوافق مع رؤية هذا الطرف.. وأكد الدكتور عبدالوهاب الوشلي في دراسة حول الإصلاح الدستوري على ضرورة وضع نص في الدستور يحظر قيام أحزاب سياسية على أساس ديني أو مذهبي أو مناطقي.. وقال "لا يجوز لأي فئة أن تتأسس كحزب ديني وتدعي وحدها الإسلام والوصاية على بقية أفراد المجتمع ويقصي الآخرين لأن في ذلك غشاً وتسلطاً وغلواً"..

وعبر الدكتور الوشلي عن مخاوف في هذه الأثناء "من سيطرة الإسلاميين ممثلين –حسب الوشلي– في حزب الإصلاح في اليمن والذي يمتلك قاعدة شعبية كبيرة وأموالاً طائلة وقيادة نافذة قبلية وسياسية وعسكرية أن يستحوذ ويسيطر على لجان إعداد الدستور الجديد والقيام بإضفاء صبغته الخاصة على قواعد الدستور بما يتفق مع مصلحته هو ورؤيته".

ويضيف الدكتور الوشلي رئيس وحدة الاستشارات القانونية "تتأكد هذه المخاوف في تلك البيانات التي أصدرها علماء اليمن علماء حزب الإصلاح بشأن الأوضاع الجارية أو الحالية في اليمن كان آخرها بيان 2012/12/24م بعد قيام حكومة الوفاق الوطني دعو فيه إلى قيام دولة إسلامية وفق رؤيتهم فقط".

في دراسته دعا الباحث الأكاديمي إلى أن تكون فترة رئاسة الأحزاب السياسية نفس سنوات مدة الرئاسة أي لفترة واحدة من تاريخ الانتخابات داخل الحزب تأسيسا على ثقافة التغيير والتجديد وقال: إن التغيير والتجديد مبدأ دستوري راسخ تنشده الثورة في طليعة أهدافها، ولا يجوز أن نتشدق وننادي بالتغيير والتجديد ولا يكون هذا المبدأ سلوكا وممارسة في عملنا السياسي ونظل لعشرين سنة رؤساء وقادة لأحزابنا لا نتنازل عن القيادة أو الرئاسة في مؤسساتنا الحزبية أو في أماكن عملنا ثم نأتي ونرفع هذا الشعار على مستوى الوطن والدولة ككل.. وأكد على تضمين الدستور نصا واضحا يوجب ترسيخ مبدأ التغيير.. وقال "إن مبدأ التغيير والتجديد والتصحيح أهم مبادئ الثورة يجب أن يسود ويحترم ويتأسس بنص دستوري أو عند وضع الدستور الجديد من خلال التنصيص عليه بوجوب ترسيخ هذا المبدأ في كل مفاصل الدولة بما فيها الأحزاب السياسية في الدستور".

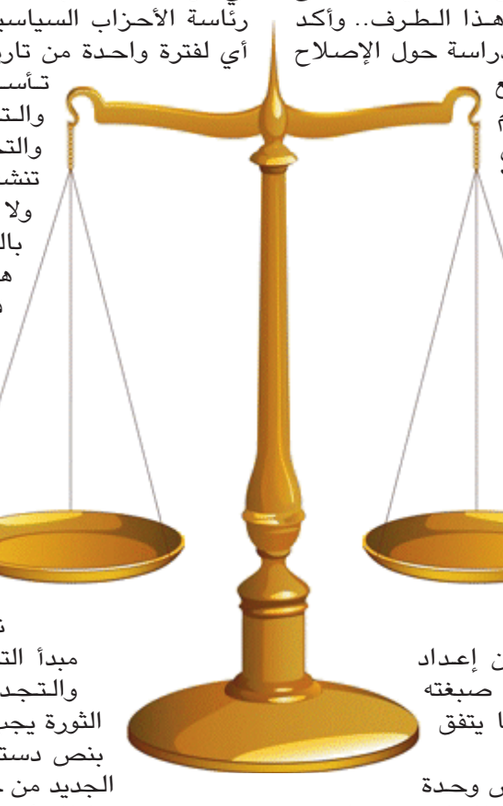

لا تزال الأحزاب تحسبها نسبة في صناديق الاقتراع

حقوق المرأة السياسية.. فصام بين الخطاب والفعل

كتب/ المحرر

● رغم أن عمرنا الديمقراطي اليوم صار اثنين وعشرين عاما إلا أن أحزابنا الموقرة لا تزال في حلقة التجارب والمحاولات، وفي مربع الكلام في شأن تمكين المرأة سياسيا..

تدافع الأحزاب عن نفسها دائما فتؤكد كل على اجتيازها مراحل في هذا التمكين بينما واقع الحال يؤكد غير ذلك والأرقام الموثقة لحضور المرأة في المؤسسة التشريعية وحتى في المجالس المحلية تظهر حقيقة هذا المذهب.. يؤكد المفكر السياسي الدكتور فؤاد الصلاحي على تحسن وضع المرأة اليمنية في الشكل العام من حيث تطوير بعض التشريعات والقوانين وتزايد الحماس لقضاياها في الخطاب الرسمي والحزبي لكن واقع الحال هو أن المرأة لا تزال ترزح تحت ضغوط اجتماعية واقتصادية وسياسية عديدة ولا تزال القوى الحزبية تتعامل مع المرأة بشكل انتهازي ووفق منطق براجماتي يحصر المرأة في صوتها أثناء الانتخابات ولعل أكثر الأحزاب حشدا لأصوات النساء حزب الإصلاح والمؤتمر الشعبي –حسب الدكتور الصلاحي.. ومن جانبها تؤكد الناشطة السياسية المعروفة سامية الأغبري «على عدم جدية الأحزاب في ترشيح النساء واستغلالهم إياها كصوت فقط».. وتضيف «أظن أن أخطر ما تواجهه المرأة استغلال الدين ضدها والتفسير الخاطئ بقصد أو بدون قصد للكتاب والسنة ما يؤدي إلى إقصائها باسم الشرع وهو تحد يتطلب تثقيف نفسها ومعرفة كل حقوقها».

ما سبق يؤشر إليه ربما هذا التذبذب الذي تبدو عليه الأحزاب وهي الفاعل الأساسي لتفاصيل الحياة السياسية، فمع ما تبديه من إيجابية في خطابها السياسي تجاه المرأة وحق التمكين إلا أن المفهوم ظل لديها بعيداً عن التطبيق ليظل الخطاب التأييدي لحق المرأة مجرد توجه نظري لا تواكبه ممارسة حقيقية على أرض الواقع.. وبالعودة إلى ما قدمته أحزاب الساحة لهذا المفهوم الذي اعتبره الدكتور الصلاحي المدخل المطلوب اعتماده لتعزيز الدور السياسي للمرأة.. نجد شواهد على حالة الفصام هذه بين القول والفعل، فعلى مستوى وصول المرأة نلحظ انخفاض عدد النساء المرشحات في الانتخابات البرلمانية من (42) عام 93م إلى (21) عام 97م إلى (11) عام 2003م، وصلت منهن إلى عضوية البرلمان امرأتان فقط في الدورة الانتخابية 93م وتلا ذلك في دورة 97م، وامرأة واحدة عام 2003م.

ولم تأت انتخابات المجالس المحلية بحال أفضل ففي 2001م ترشحت (124) امرأة فاز منهن بالعضوية (38) امرأة ما يمثل 1% من مقاعد الرجال، وفي انتخابات 2006م ترشحت (27) امرأة من إجمالي 1600 مرشح لعضوية مجالس المحافظات، و(122) امرأة لمجالس المديريات من إجمالي 1900 مرشح وفازت (7) نساء بمقاعد في مجالس المحافظات فيما فازت (28) مرشحة بمقاعد على مستوى المديريات.. وفي موازاة ذلك شهد السجل الانتخابي تصاعدا لنسبة النساء المقيدات إلى إجمالي المقيدين من 18% في انتخابات 93م إلى 42% في انتخابات 2006م.

يؤكد الناشط المدني الباحث نبيل عبدالحفيظ ماجد بأن هناك فجوة واسعة «بين الرؤى النظرية للأحزاب والواقع العملي لمشاركة المرأة».

يثير مثل هذا الواقع السؤال حول ما يعيق الأحزاب والتنظيمات السياسية من إحالة شعاراتها إلى فعل واقع.. وبالنظر إلى الأنظمة الداخلية والبرامج السياسية للأحزاب الممثلة في البرلمان نجد ما يمكن اعتباره ردا وتفسيرا للتساؤل السابق من تباين واضح بين تضمين الحقوق لدى البعض وانتفائها لدى آخرين حيث نقرأ في المادة (12) من النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي نصت على أن (العضوية حق لكل يمني ويمنية).. كما أكد برنامجه السياسي على إن (النساء شقائق الرجال والتمايز بين الجنسين لا يصلح للتفاضل ولا يبرز عدم المشاركة الفاعلة للمرأة في الحياة العامة)، ولا يشير البرنامج السياسي للتجمع اليمني للإصلاح إلى حقوق سياسية للمرأة فيما تبين المادة (6) من نظامه الأساسي بأنه (يقبل في عضوية الإصلاح كل يمني ويمنية بشكل عام).. ويؤكد الحزب الاشتراكي اليمني في المادتين (10،9) من النظام الداخلي على أن (الحزب يشجع المرأة اليمنية على الانخراط في الحياة العامة ويدعمها في مطالبها الأساسية ويساعدها في نيل المزيد من المكاسب الحقوقية والشرعية والدستورية وأن الحزب يولي الشباب والمرأة أهمية خاصة في نشاطه السياسي والتنظيمي)، ويكاد يكون «الاشتراكي» الأكثر انفتاحا في هذا الجانب.. أما «التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري» فإن المادتين (7،6) من نظامه الداخلي تشيران إلى أن عضوية التنظيم اختيارية لكل مواطن يمني وفقا للنظام، وينص النظام على إنشاء (اتحاد النساء الوحدوي) وتحضر المرأة في برنامجه السياسي ولكن من حيث الاهتمام بالمرأة اجتماعياً والتأكيد على حقوقها التي كفلها الإسلام.. بينما حزب البعث – قطر اليمن ينص نظامه في المادة السابعة على أن (لكل مواطن أو مواطنة داخل اليمن أو في المهجر الحق في طلب الانتماء للحزب)، كما تفيد الفقرة الخامسة من باب الأسس والثوابت من برنامجه السياسي بـ (إن حق المرأة في التمتع بحقوق المواطنة كاملة غير منقوصة حق مكفول لها للاستفادة من إسهاماتها ودورها الفاعل والمؤثر في بناء المجتمع وتنمية النشء وتربيته).

■ اليسارية والقومية (الحماسة في اللوائح) والدينية (الصوت أهم) والمؤتمر (ليس بأفضل حال)

أما في تجربة الدفع العملي لوصول المرأة إلى الهيئة البرلمانية نجد أن عضوتي مجلس النواب في انتخابات عام 1993م كانتا عن الحزب الاشتراكي.. وفي انتخابات 1997م كانتا عن المؤتمر الشعبي العام.. بل إن المؤتمر أيضا وهو اكبر الأحزاب اليمنية والحزب الحاكم سابقا لم يرشح في انتخابات أبريل 2003م التشريعية غير امرأة واحدة مقابل ترشيحه لـ 296 مرشحاً من الذكور.

الأحزاب الدينية أيضا كان واضحاً أن الفكر الأيديولوجي قد أعمل تأثيره لجهة التعامل مع وصول المرأة إلى مراكز القرار حتى في إطار هيئات الحزب ذاته.. فإلى جانب ما سبق بشأن الإصلاح الذي ظلت المرأة بالنسبة له –حسب مراقبين– رقماً كبيراً للاقتراع لصالح المرشح الإصلاحي.. هناك حزب «الحق» وهو من الأحزاب الدينية في اليمن «بالنظر إلى قائمة ترشيحاته للانتخابات في دوراتها الثلاث (1993م، 1997م، 2003م) نجد أنها كانت خالية من أي مرشحة أنثى، الأمر الذي يمكن معه الاستنتاج بأنه يقصد بالحق السياسي للمرأة حق الاقتراع تماماً كما هو الحال بالنسبة للإصلاح» حسب الدكتور عادل الشرجبي الذي تتبع أيضا الخطاب السياسي لقادة الحزب الديني حزب «اتحاد القوى الشعبية» منذ عام 1990م.. وخلص بقوله «أنه خطاب يتسم بالتسامح تجاه المرأة، ومع ذلك فإن الأطر القيادية للحزب تخلو من أي تمثيل نسائي».